وسائل الإعلام في مرآة السوسيولوجيا الوظيفية

من؟ ماذا يقول؟ من خلال أية قناة؟ لمن؟ وبأي أثر؟ إنها الصياغة التي خلقت شهرة لاسوال، التي تبدو، لأول وهلة، خالية من الغموض.لقد توصل لاسوال، سنة ١٩٤٨، إلى تزويد السوسيولوجيا الوظيفية لوسائل الإعلام بإطار مفاهيمي، بعد أن ظلت سنوات عديدة لا تجاوز مجموعة من دراسات الحالة. وعند ترجمتها إلى أقسام بحثية، يمكن استخراج الفروع التالية:

" تحليل التحكم و الرقابة "، " تحليل المحتوى "، " تحليل وسائل الإعلام أو الحوامل "، " دراسة الجمهور "، " دراسة التأثيرات ".

وقد تم، من الناحية العملية، إعطاء أفضلية لنقطتين أو بعدين في هذا البرنامج، هما: دراسة التأثيرات، ومايرتبط بها عمليا، وتحليل المحتوى، الذي أمد الباحثين بمعطيات تمكنهم من تفعيل مقارباتهم لجمهور. هذه التقنية في البحث " تحليل مضمون "، تهدف، حسب بيريلسون، إلى " التوصيف الموضعي المنتظم الكمي لمحتوى الظاهر لاتصال " وقد خضعت مسألة تأثيرات وسائل الإعلام في المتلقين، والتقيم المستمر لسلوكياتهم بهدف التعرف إلى التغييرات الحاصلة في مستوياتهم المعرفية وعواطفهم ومواقفهم وآرائهم وأفعالهم، لمعايير دقيقة يحكمها الانشغال بالحصول على نتائج كمية فاعلة، سواء تعلق الأمر بحملة توعية حكومية، أم بحملة إعلانية، أم بحملة علاقات عامة لإحدى المؤسسات، أم الأعمال الدعائية في سياق الظروف الحربية.

والحقيقة أن التقاليد البحثي الذي يركز على تأثيرات وسائل الإعلام لم ينتظر سنوات الثلاثينات وما صاحبها من تنامي الطلب طبيعة " البحوث الأمريكية " حول وسائل الإعلام. فقد تزامن ظهور الاهتمام بمسائل التأثيرات مع طلبات الخبرة ذات الطبيعة الاجتماعية خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فهذه المرحلة التي عرفت بفترة الإصلاحات الاجتماعية، شهدت إجراء الكثير من البحوث حول تأثيرات وسائل الإعلام على الأطفال و المراهقين، وذلك إثارة النقاش العام. وتأكيدا لهذا التقليد في البحث في مسائل وسائل الإعلام و العنف، ظهر، سنة ١٩٣، تقرير باين فاند (Payne Fund)، المكون من اثني عشر مجلدا، متضمنا دراسات سوسيولوجية، نفسية، وتربوية، جامعة، تناولت بالدرس والتحليل تأثيرات السينما على معرفة الثقافات الأجنبية، والمواقف من العنف والسلوكيات الجانحة. وعموما، فإن الأبحاث والدراسات خلال هذه الفترة، التي يمثل تقرير مؤسة باين فاند أفضل صيغة لها، قد ابتعدت عن مسلمة لاسوال، وأخضعت النظرية السلوكية والأثر المباشر لرسالة على الملتقي لكثير من التمحيص، وركزت، في المقابل، على متغيرات رئيسية أخرى في إشكالية التلقي، مثل، السن، والجنس، والبيئة الاجتماعية، والخبرات السابقة وتأثير الآباء.

ويرى لاسوال أن عملية الاتصال ترمي إلى تحقيق ثلاث وظائف رئيسية :

- " مراقبة المحيط، من خلال الكشف عن كل ما يمكن أن يهد أو يخل بنظام القيم لمجموعة ما، أو العناصر التي تشكلها،
- ربط مجموع الأجزاء المشكلة لمجتمع ما لإنتاج استجابة تجاه المحيط
- نقل التراث الاجتماعي

وقد أضاف السوسيولوجيان، بول ف. لازرسفيلد (Paul F Lazarsfeld) (١٩٠١ – ١٩٧٦) وروبرت ك. ميرتون (Robert K. Merton) المولود في عام "١٩١٠"، إلى هذه الوظائف الثلاث وظيفة رابعة، تمثل في الترفيه، وقاما بإدماج عناصر أخرى في النموذج التأويلي، مسلطين الضوء في نفس الوقت على إمكانية حدوث اختلالات في هذا النموذج، وبروز وظائف ظاهرة وأخرى ضمنية، وتطبيقا لـ " المعايير " الجاذبة التي اقترحها ميرتون في كتابه **المرافعة**

النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية (Social Theory and Social Structure) (١٩٤٩)، الذي يدعو فيه إلى الأخذ بالسوسيولوجيا ذات الأطروحات الوظيفية، فإن الكاتبين يحددان الوظائف باعتبارها محصلات تساهم في تكيف وتعديل نظام ما، أما الختلالات فيمثلها كل ما يؤدي إلى تعطيل هذه الوظائف أو الحد من فاعليتها، وهو ما ينطبق، مثلا، على " الوظيفة التخديرية "، باعتبار أنها تمثل اختلالا وظيفيا، وتخلق نوعا من لامبالاة والنفور السياسي لدى فئات عريضة من الجمهور.

فالوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام تمنع حصول الاختلالات، وبالتالي تقي المجتمع من الدخول في الأزمات. وإذا كانت الوظائف الظاهرة هي تلك التي يعيها ويسعى إلى تحقيقها القائمون على الشأن الجماعي، فإن الوظائف الضمنية هي عرضية أو عارضة وليست ضمن ما تم التخطيط له. وضمن لعبة الوظائف و الاختلالات هذه، فإن مقاربة النظام الاجتماعي تعتمد على ثنائية التوازن واللاتوازن، والثبات وعدم الثبات. وكما يشير السوسيولوجي نوربير إلياس (Norbert Elias)، فإن "فكرة الوظيفة مبنية على حكم قيمي تخفيه القراءات المقدمة لفكرة واستخداماتها. فالحكم القيمي يظهر في الإيحاء، بطريقة غير إرادية، بأن الوظيفة تعني أنشطة جزؤ من النظام ونعتها بأنها "جيدة" بالنسبة لكل، لأنها تساهم في الحفاظ على النظام الاجتماعي الموجود . . . والمؤكد، أن بعض اليقين الديني، ذي الصبغة الاجتماعية، يتداخل هنا مع التحليل العلمي".